

تنتائيل

عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

نخلنا يُزرع في غير مكانه

بفضل الفورة في إنتاج النفط والطفرة في أسعاره في حقبة الثمانينات من القرن الماضي، اجتاحت دول الخليج العربي حمى زراعة النخيل حتى على أرصفة الشوارع العامة.. بدأ منظر صفوف النخيل فحماً بها يسر الناظرين في بلدان لم تكن تعرف من قبل غير الصحراء الجافة والبحر المالح.

بعد عقد أو عقدين من الزمان بدأت مدن الخليج المنبتة للنو تعاني من المشكلة، فلنخله متطلبات كثيرة منها التخليل المتواصل لما يتساقط منها من ثمر وسعف وكرب وليف، فبدأت هذه المدن بالتحول نحو أنواع أخرى من الأشجار دائمة الخضرة غير المثمرة، استقدمت من أفريقيا والهند، وكان ذلك خياراً صحيحاً وسليماً جعل من مدن الخليج واحات خضراء وحدائق غناء.

هنا في بلادنا هذه التي كانت حصة كل فرد من سكانها، ذات يوم، أربع نخلات (٣٠ مليون نخلة و٧ ملايين نسمة) أخذنا الآن نقلد دول النخيل في ما كانت تفعله منذ ثلاثة عقود وتراجعت عنه أخيراً. فتمه سباق بين المحافظات والمدن والبلديات على زراعة النخيل على طول طرق داخلية وأخرى خارجية، ولا أدري كيف مات غير القليل من هذا النخل؛ لا بد أنه الإهمال الذي يضرب بأطنابه مفاصل في دولتنا ومجتمعنا تتعلق حتى بالصحة العامة والأمن.

ما تحتاج إلى زراعة النخيل هي البساتين التي قضت عليها أو كانت حروب صدام العدوانية المدمرة. والحاجة هنا لا تقتصر فقط على إعادة إحياء تجارة التمور وصناعتها، وإنما أيضاً لوقف هذا التصحر الزاحف إلى قلب المدن والأرياف، والجالب معه عواصف الغبار التي تكاد أن تتحول إلى طقس أسبوعي.

أما مدتنا فتحتاج إلى استنساخ التجربة الخليجية في استخدام الأشجار الإفريقية والهندية دائمة الخضرة وارفرة الظلال للتجميل الدائم وكسر درجات الحرارة المشتدة عاماً بعد آخر ولصد عواصف التراب.

في نهاية كل سنة مالية تُعيد المحافظات إلى الخزينة العامة أموالاً طائلة لم تستطع إنفاقها، بسبب الإهمال وقلة الخبرة وسوء التخطيط، ومن الممكن تخصيص نسبة من هذه المبالغ لتشجير المدن بالأشجار المشار إليها.

الزائر إقليم كردستان العراق يلاحظ الفرق الهائل بين ما كانت عليه الطبيعة منذ عشرين سنة وما هي عليه الآن. قبل عشرين سنة كانت الجبال جرداء تماماً، فلقد ظلت الأنظمة السابقة تجنّب الجيوش لإحراق الغابات والأشجار الجبلية منعاً لاختباء البيشمه ركة فيها وانتفاخ الكرد بها، وفي مطلع التسعينات خلت بعض الجبال تماماً من كل شجرة. الآن تزدهر هذه الجبال بخضرتها العائدة للنو.

هذه التجربة يمكننا استنساخها في القسم الآخر من العراق، قسمنا الذي يتصحّر ويتجرّف تربته.

تجميل المدن لا يكون بنشر النخيل في شوارعها، بل بالأشجار الأخرى دائمة الخضرة غير المثمرة، فبعد حين سيبتعن على البلديات أن تستخدم جيشاً من العمال لتنظيف الشوارع مما يتساقط من النخيل الذي مكانه الطبيعي في البساتين ودور السكن.

كشفت لجنة النفط والطاقة البرلمانية أنها ستقدم نسخة جديدة من مسودة قانون النفط والغاز في الأيام المقبلة إلى رئاسة البرلمان، لافتة إلى أن هناك أربع نقاط خلافية بين المسودة التي قدمتها الحكومة والمشروع المقدم من قبل لجنة النفط والطاقة. فيما حملت كتلة "التحالف الكردستاني" كتلة "انتلاف دولة القانون" المسؤولية عن تأخير إقرار قانون النفط والغاز بسبب المماطلة والتسويف حول إعطاء بعض الصلاحيات.



نسخة جديدة من قانون النفط والغاز أمام البرلمان خلال أيام

بغداد / محمد صباح

وكان نواب من "التحالف الوطني" قد انسحبوا من جلسة البرلمان في ١٧ آب الماضي، بعد اعتراضهم على القراءة الأولى لمقترح قانون النفط والغاز في البرلمان مباشرة دون عرضه على الوزارات المختصة، ما أدى إلى تأجيل القراءة.

وقد أثار مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ردود أفعال متباينة، أكثرها حدة موقف "التحالف الكردستاني" ورئاسة إقليم كردستان. وكشف عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية

عواد العوادي في تصريح لـ "المدى" أمس الجمعة أن "هذا العام سيتم فيه حسم موضوع قانون النفط والغاز وإعداده بشكل توافقي بين جميع الكتل السياسية (التحالف الكردستاني، والعراقية، والتحالف الوطني) ومن ثم التصويت عليه".

وبيّن أن "هناك قانونين في لجنة النفط والطاقة أحدهما مقدم من قبل الحكومة كمقترح قانون عام ٢٠١١ بعدما تم سحب قانون ٢٠٠٧ الذي أصبح غير ملزم لمجلس النواب، وآخر تم تقديمه من قبل مجموعة من النواب كمشروع قانون".

وأضاف أن لجنته ستلجأ خلال أيام إلى التصويت على هذين القانونين، والذي يحصل على نسبة عالية من الأصوات يأخذ طريقه للتشريع أو دمج القانونين بقانون واحد بعد الاطلاع عليهما بشكل مفصل، مشيرا إلى أن كلا القانونين يحتويان على (٥٠) مادة والنطاق الخلافية هي أربع فقط يمكن إدراك حلها.

ولفت إلى أن التصويت على هذا القانون سيتم خلال هذا العام من بعد التوافق الحقيقي للجميع عليه مهنيا بما يخدم أبناء الشعب العراقي. وتوترت العلاقة بين بغداد وأربيل بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة قانون

النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية، واعتبر الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم المحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى أسباب تتعلق بعقود نفطية كان الإقليم أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.

ويضّ أحد بنود اتفاقيات أربيل على أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم "التحالف الوطني" بالالتفاف على الاتفاقيات وتعمير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد. وقال قاسم محمد مقرر لجنة النفط والطاقة البرلمانية وعضو التحالف

الكردستاني لـ "المدى" إن "هناك خلافات حادة بين التحالف الكردستاني واتلاف دولة القانون حول إقرار قانون النفط والغاز وهي تنحصر في موضوع الصلاحيات والمسؤوليات، لافتا إلى أن "المشكلة عندما بدأت الحكومة المركزية بسحب قانون النفط والغاز الذي قدم عام ٢٠٠٧ بعدما وافقت عليه حومة الإقليم والحكومة الاتحادية إلا أننا فوجئنا عندما قامت الحكومة بسحبها من مجلس النواب وإرسال مسودة جديدة".

ويضّ الدستور العراقي في المادتين (١١١)، (١١٢) على أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وتوزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد

حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون".

وبيّن قاسم في لقاء أن "هناك ثلاث نقاط خلافية حول مقترح القانون الذي تقدمت به الحكومة عن المشروع الذي قدم من قبل أعضاء داخل اللجنة وهو عدم إعطاء دور للمحافظات المنتجة للنفط في إدارة واردات النفط، وكذلك البقاء على العقود القديمة دون معالجة، والتهميش الواضح للمحافظات والأقاليم المنتجة للنفط".

وتابع: أن "جميع الكتل السياسية وافقت على المشروع الذي قدم من قبل مجموعة من النواب باستثناء دولة القانون وكنته مستقلون التي يترأسها حسين الشهرستاني"، مبيّنا أن "إقرار هذا القانون سيكون فيه إنصاف لأبناء الشعب العراقي وتوزيع عادل لثروات البلاد".

واشنطن تعين سفيراً جديداً في بغداد
متهما بقضايا جنسية

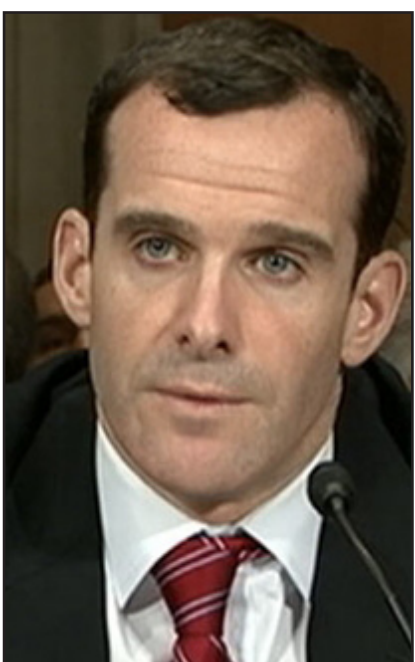
جورنال في ٢٠٠٨ كانت في العراق وحاول فيها استمالتها عارضاً عليها بطريقة يمتزج فيها المزاح بالجد، إطلاعها على معلومات سرية.

وتفيد المعلومات الصحافية بأن الرسائل التي بعث بها ماكغورك الى الصحافية قد سلّمت الى نواب الأسبوع الماضي. وهي تتضمن تلمحيات جنسية. وقد أصبحت هذه الصحافية في وقت لاحق زوجة هذا الدبلوماسي.

وأبدى عدد من النواب استياءهم من هذه المسألة. ومنهم السيناتور الجمهوري جيمس اينهوف من لجنة الشؤون الخارجية الذي الغى لقاء كان مقرراً مع ماكغورك. وقال مستشار نيابتي إن "السناتور اينهوف ما زال يفضل لقاء المرشحين شخصياً قبل أن يعطيهم دعمه. وفي ما يخص هذا المرشح، أحبط السناتور اينهوف علماً بمسائل مثيرة للقلق، وما لم تحل هذه المشاكل، فهو لن يلتقيه".

ورفضت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند الجمعة التعليق على هذه الرسائل الالكترونية المتبادلة بين ماكغورك والمرأة التي أصبحت لاحقاً زوجته. لكنها قالت إن ماكغورك الخبير بالمف العراقي "يتمتع بالوصفات الكاملة ليخدم سفيراً ونذعو مجلس الشيوخ إلى التحرك سريعاً من أجل تتيبته".

وإذا ما تيّت ماكغورك، فسيكون أول رئيس للبعثة الدبلوماسية الأميركية في العراق منذ انسحاب القوات الأميركية. وقد كان يشغل حتى الآن منصب مستشار لدى السفير الحالي في العراق جيمس جيفري الذي عينه أوباما في حزيران ٢٠١٠.



بغداد / المدى

أعلن الكونغرس الأمريكي انه قد يعيد النظر في تثبيت الدبلوماسي الذي عينه باراك أوباما سفيراً للولايات المتحدة في العراق بسبب رسائل الكترونية مثيرة للشكوك بعث بها إلى إحدى الصحافيات ووصلت نسخ منها إلى نواب.

وقال مصدر في الكونغرس مؤكداً معلومات صحافية، ان برت ماكغورك العضو السابق في إدارة جورج دبليو بوش، بعث رسائل الكترونية إلى صحافية في وول ستريت

توضيحات منطقية واتخاذ قرارات فورية لإيقاف هذه الإجراءات العرقلية لأعمال أمانة بغداد ونحمل المحافظة كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ هذه المشاريع".

وكانت كتلة الأحرار البرلمانية التابعة للتيار الصدري قد انتقدت أداء محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق في خدمة العاصمة بغداد، حيث اعتبر النائب عن الكتلة على التيميمي، في ١٢ من نيسان ٢٠١٢، محافظ بغداد هو من "أسوأ المحافظين في تاريخ محافظي بغداد" لأنه غير ميداني، ويعتمد فقط على إنجازات المحافظ السابق حسين الطحان

وهمه الجلوس فقط على الكرسي، كما أن هناك ميزانية مالية كبيرة مخصصة له لتنفيذ المشاريع لكنه لا يعرف كيف يتصرف بها وكيف يوظفها لخدمة أهالي العاصمة.

فيما أكدت كتلة الأحرار في مجلس محافظة بغداد، في (١٠ أيار ٢٠١٢)، أنها بصدد استجواب محافظ بغداد، مبيّنة أن لديها من الملفات ما يكفي لاستجوابه.

يذكر أن عدداً من أحياء ومناطق العاصمة بغداد تشهد وبسبب مراقبين ومختصين بالشأن الخدمي تردياً واضحاً في الخدمات على المستوى العمراني والصحي.

والجزرات الوسطية الرئيسية". واعتبر البيان أن "محافظة بغداد مؤسسة فاشلة"، مؤكداً أن "إجراءاتها غير السديدة وقراراتها غير الموقفة على هذا الصعيد كان لها بالغ التأثير على سير تنفيذ مشاريع أمانة بغداد الإستراتيجية والزراعية والخدمية".

ولغت البيان إلى أن "محافظة بغداد عودتنا على اتخاذ خطوات وإجراءات غير محسوبة وغير مدروسة بعناية وأربكت عملية تقديم الخدمات واعاقت تنفيذ كثير من المشاريع المهمة لغايات نهجها"، مطالبا المحافظة بـ "تقديم

من تحميل الزميج النهري المستخدم في تنفيذ المشاريع من معظم المواقع مما اضطرها إلى التحميل من مواقع بعيدة وتحمل الكلف المالية الإضافية". وأضاف البيان أن "هذا الأمر أدى إلى توقف الناقلتين العالمتين لدى الأمانة لعدم تناسب التسعيرة مع هذه المسافات البعيدة ما سبب تهرب عليه توقف العمل في جميع مواقع التحميل وعرقله تنفيذ المشاريع، مضيفاً أن "من بين المشاريع إنشاء عدد كبير من المتنزّهات والحدائق المهمة إضافة إلى أعمال تطوير وتأهيل عدد كبير من الشوارع

اتهمت أمانة بغداد، أمس السبت، محافظة بغداد بتعطيل الكثير من المشاريع الإستراتيجية والخدمية، ووصفتها بـ "المؤسسة الفاشلة"، محملة إياها كامل المسؤولية في تأخير تنفيذ المشاريع.

وقالت الأمانة في بيان صدر، أمس، "تلقت "المدى" نسخة منه، إن "محافظة بغداد تعد واحدة من العبات الرئيسية المعطلة لكثير من المشاريع وأعمال الأمانة لاسيما في ما يتعلق بالقطاعات الخدمية"، مبيّنة أنها "تقوم بمنعليات الأمانة

بغداد / المدى

هاجم اللصوص الحرية بأن ينيهوا ما يشاعون"، مؤكداً أننا "في حزب الله نؤمن بالنظام الثيوقراطي أو نظام الدين أو نظام التنصيب". وأضاف البطاط "نحن نعرف أن نقطة الضعف عند النظام القائم الآن هي كون الأحزاب التي وصلت إلى السلطة أحزاباً ضعيفة غير قوية"، مؤكداً أننا "نملك القوة ووافقون من التغيير ومضطرون أن تنماشى مع الواقع وان تقبل الديمقراطية ومن خلال الديمقراطية نمهد للحكم الثيوقراطي". وأعرب البطاط عن "رفض

الحزب سحب الثقة عن الحكومة تحت يعطي للصوص الحرية بأن ينيهوا ما يشاعون"، مؤكداً أننا "في حزب الله نؤمن بالنظام الثيوقراطي أو نظام الدين أو نظام التنصيب". وأضاف البطاط "نحن نعرف أن نقطة الضعف عند النظام القائم الآن هي كون الأحزاب التي وصلت إلى السلطة أحزاباً ضعيفة غير قوية"، مؤكداً أننا "نملك القوة ووافقون من التغيير ومضطرون أن تنماشى مع الواقع وان تقبل الديمقراطية ومن خلال الديمقراطية نمهد للحكم الثيوقراطي". وأعرب البطاط عن "رفض

هاجم الديمقراطية ودافع عن المالكي

حزب الله "العراق" يمهّد لإقامة نظام ديني

بغداد / المدى

هاجم حزب الله في العراق، أمس السبت، نظام الحكم الديمقراطي المطبق في البلاد واعتبره "يمنح اللصوص الحرية، فيما أكد انه يقبل بالديمقراطية الحالية من أجل التمهيد لفرض نظام حكم ديني، واصفاً الأحزاب الحالية في السلطة بأنها "ضعيفة".

وقال أمين حزب الله في العراق واثق البطاط في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "من مساوئ النظام الديمقراطي أنه نظام

أي ذريعة كانت وبأي شكل من الأشكال، وأنها ستعود بالعراق للربع الأول وسيهد كل ما تم بناؤه وسيكون المواطن هو الضحية وسيدخل المجتمع في متاهة على غرار المتاهة التي مرت بالبلاد قبل تشكيل الحكومة الحالية"، معتبراً أنه "في السابق كانت مشكلة المحاصصة هي محط الخلاف، أما الآن فالخلافات شخصية". وأشار البطاط إلى أن "حزب الله معروف لدى الشعب العراقي بأنه حزب مقاوم وجاهد في لبنان للكبان الإسرائيلي الكافر وجاهد في العراق وساهم في طرد الاحتلال

مدير التحرير علي حسين

نائب رئيس التحرير عدنان حسين

المدير العام غادة العاملي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير فخرى كريم

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

فاكس: ٢٢٢٢٢٨٩
بيروت، الحمرا شارع ليون
بناية منصور، الطابق الأول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٧، ٧٥٢٦١٦

كردستان، أربيل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص:ب: ٨٢٢٧٧ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٢٢٢٢٧٧ - ٢٢٢٢٢٧٥

بغداد، شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناية ١٤٩
هاتف: ٧١٧٨٥٠٩، ٧١٧٧٩٨٠

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون